الاسرائيليون يعززون ويعمقون حركة الاستيطان في المناطق المحتلة

تثبيت واقع الاحتلال بالانتخابات البلدية وبانشاء قيادات جديدة
الرأسمالية الاسرائيلية تمارس مع العمال العرب منهج الرق المعاصر والنخاسة

تنشر « الهدف » التقرير التالي في نفس الوقت الذي تنشره فيه مجلة « شؤون فلسطينية » في عددها السابع ، لآذار الحالي وهو يتناول قضايا المناطق المحتلة خلال الشهر الماضي ، وهي قضية حركة الاستيطان ، واجراءات تكريس الاحتلال المتمثلة بالدرجة الاولى في الانتخابات البلدية في الضفة الغربية وغزة ، وكذلك انشاء وتربية « زعامات » عربية جديدة ، كادوات تصلح لقيادة عملية تصفية القضية الفلسطينية ، واخيرا قضية استغلال الايدي العربية العاملة ، وعملية استرقاقها ، واعتصار جهدها ، في نوع من الرق العصري ، والنخاسة الراسمالية البشعة .

« الهدف »

اتسمت الفترة الاخيرة فـي المناطق المحتلة بتشدد اسرائيل على التمسك في هذه المناطق، بغرض تكريس الاحتلال وجعله ياخذ صفة شرعية ولو على اجزاء معينة من المناطق المحتلة . ففي اعقاب التصريح المشهور لوزير الدفاع الـذي ادلى به قبيل انتهـاء « عـام الحسم » اثنـاء الاحتفال بتخريج دورة قيادة واركان ، وقـال فيه : « علينا ان نعتبر انفسنا فـي المناطق المحتلة كحكومة دائمة، نقوم بالتخطيط والتنفيذ وان لا نترك بـاب الاختيارات مفتوحا ، لان اليوم الـذي يمكن ان نستخـدم فيه هـذه الاختيارات لا يزال بعيدا » جاءت رئيسة الوزراء غولدا مائير لتعلن من فوق منصة الكنيست بعيد انتهاء « عام الحسم » ردا على استفسار قدم لها من قبل عضو الكنيست اوري افنيري انها تمنح « تاييدها الكامل » لهذا التصريح . ومن الجدير بالذكر ان هذه هي المرة الاولى التي ينال فيها « تصريح ديان » تاييدا رسميـا من قبل رئيسة الوزراء ، بعد ان واجه عند الادلاء به « تحفظا » من جانب الدوائـر الحكومية و « استياء » من قبل اوساط وزارة الخارجية.

ان العوامل التي تكمن وراء تمسك اسرائيل وتشددها على الاحتفاظ بالمناطق المحتلة تمهيدا لضمها او ضم اجزاء منها « الى الابد » تعود الى اطماع اسرائيل التوسعية ، والوهن الذي اخذ يدب في حركة التحرر العربي ، والاهم من ذلك كله ، عدم تخطي حركة المقاومة الفلسطينية حتى الان لمرحلة الانحسار التي تمر بها .

ويتمثل نشاط اسرائيل من اجل تكريس تواجدها واحتلالها ، فـي ازالة معالـم قديمة واقامة معالـم جديدة فـي المنـاطق المحتلـة ، واستغلال ثرواتها الطبيعية وتسخير الايـدي العربيـة العاملة لصالح اقتصادها .

حركة الاستيطان

لم تنج اية منطقة محتلة من عملية الاستيطان الاسرائيلي ، ففي هضبة الجولان ، التي تحتل مكـان الصـدارة فـي النشـاط الاستيطـاني الاسرائيلي ، يجري العمل الان لاقامة مستوطنة جديدة على قمة جبل الشيخ ، تحمل اسم « نفيه اوتيف » ، وتقوم السلطـات المسؤولة عن الاستيطان باعادة تاهيل مستوطنة « رمات شالوم » ، كما وتـم استكمال بنـاء خزانـين للمياه يقع الاول في جنوب الهضبة بالقرب من « ناحال جولان » ، والثاني بالقرب من الخزان القائم والذي شيد عام ١٩٦٩ فـي الشمال الغربي للقنيطرة بالقرب منّ مستوطنة « ماروم هجولان » ، بغرض انعاش الزراعة الصيفية والحيلولة دون وقوع فيضانات في المنطقة ومن الجدير بالذكر ان الخزان الاول يشغل منطقة تصـل مساحتهـا الـى ٤٢٥ دونمـا ، ويتسع لـ ١٠٢٠٠٠٠٠ متر مكعب من المـاء ، امـا الخزانان الاخران فيشغلان منطقة تبلغ مساحتها ٤٢٥ دونما .

وفي غور الاردن لا تزال حمى الاستيطان على اشدها ، فبالرغم من انه تـم انجـاز الجـزء الخاص من مشروع الون المتعلق بوادي الاردن ، حيث اقيمت هنالك ٩ مستوطنات اسرائيلية على امتداد النهر ، وحل مستوطنون مدنيون فـي معظـم المستوطنات ، قامت فـي الاونة الاخيرة شعبة تمهيد الاراضي التابعة للوكالة اليهودية، بتمهيد الارض لاقامة مستوطنة مدنية جديدة في منطقـة تقع الـى الجنـوب الغربـي لمستوطنة « مسواه » . كما وانهمكت السلطات المسؤولة بادخال الصناعة الخفيفة في مستوطنات الاغوار ففي مستوطنة « كاليا » يقوم المستوطنون بانتاج السلالم المعدنية لاستخدامها في قطف اثمـار الحمضيات ، وفي مستوطنة « جلجال » يقوم المستوطنون بتركيب انابيب المياه لحساب مصنع في داخل اسرائيل .

كما وتبذل السلطات المسؤولة قصارى جهدها لاحلال مستوطنين مدنيين محل مستوطني الناحال في بقية المستوطنات ، خاصة وان وادي الاردن يتمتع الان بهدوء امني شبيه بالهدوء الـذي يسود المستوطنـات فـي السهـل السـاحلي الفلسطينـي . ففـي اعقـاب مجزرتي عمـان والاحراش ، تبدل الوضع في وادي الاردن راسا على عقب ، حيث اخذت مستوطنات الاغوار تنعم بالهدوء والاستقرار (بعد ان كانت جميعها بمثابة ثكنات عسكرية تابعة لسلاح النـاحـال ، تواجه معارك يومية مع رجال المقاومة) الامـر الذي مكن شركة « ايجد » للمواصلات من ربط مدينتي بيسان والقـدس بطريق جديـدة على امتداد النهر . ويشبه وضع هذه المستوطنـات من الناحية الامنية الوضع الامني لقرى الحدود الاسرائيلية على امتداد خطوط الهدنة مع الاردن قبل عـام ١٩٦٧ .

وفي سينـاء التي لـم يشفع لهـا واقعهـا الصحراوي من شره الاستيطان الاسرائيلـي ، حيث اقيمت هناك ثماني مستوطنات اسرائيلية بدا الاستيطان الاسرائيلي ينشط حين اخـذت شركة « سوليل بونيه » على كاهلها البدء عنـد مطلع هذا العام فـي اقـامة ٩٠ وحدة سكنية كدفعة اولى في شرم الشيخ . وقد تم تسجيل اسماء ٨٠٠ عائلة من مناطق مختلفة في اسرائيل للاستيطان في شرم الشيخ علاوة على العائلات المدنية الموجودة هناك . وتامل هذه العـائلات ان تكون بمثابة الطلائع الاولى من المستوطنين ، لتحويل تلك المنطقة النائية الى مدينة تتسع لعشرين الف نسمة حسب البرنامج الاساسي . ومن الجدير بالذكر انه روعي ان يكـون تخطيط هذه المباني ملائما ومنسجما مع المخطط الاساسي للمدينة .

فيما يتعلق بالمنطقة الشمـالية من سيناء ، فقد حظيت المستوطنات القائمة هناك بزيـارة وزير الدفاع موشيه ديان ، حين تفقد فـي النصف الثانـي من شهـر يناير مستوطنـات « ناحال يام » و « ناحال سيناي » و « دكله » وتحدث مع المستوطنين حول امكانيـات توسيـع نشاطهم ، ومدهم بمستوطنين جدد . هذا ومن المقرر ان تضاف في العام الحالي الى المستوطنات القائمة في شمال سيناء بالقرب من رفح ما بين ٨ ـ ٩ مستوطنات جديدة كما جاء على لسان « يعقوب تسور » احد المسؤولين فـي الوكالة اليهودية ، وبذلك تعزز الاستيطان الاسرائيلي في صحراء سيناء ويصبح اذا ما تـم ما وعد به يعقوب تسور شبيها بالاستيطان في هضبة الجولان التي يصر المسؤولون الاسرائيليون فـي تصريحاتهم بانها « لن تعاد الى السوريين حتى ولو مقابل اتفاقية سلام » .

هنالك ثلاثة عوامل ـ بالاضافة الى العـامل الاستراتيجي ـ منشطة لاستيطان سيناء :

١ ـ استغلال آبـار البترول البرية منهـا والبحرية في منطقة ابو رودس علـى خليـج السويس ، حيث تستخرج كميات تبلغ ٦ ملايين طن سنويـا وتقدر بـ ٨٠ مليون دولار ، وهذه الكمية تكفي احتياجات اسرائيل من النفط .

٢ ـ العثور على كميـات وافرة من الميـاه الجوفية وسط سيناء على عمق كبير . وحسب تقديـر الخبراء « فانها ستغطي جزءا كبيرا من احتياجات القطاع والعريش لعشرات السنين » ويعكف المختصون الان على دراسة امكـانية نقل هذه المياه الى القطاع .

٣ ـ الاربـاح التي تجنيها اسـرائيل مـن السياحة في اماكن مختلفة من سيناء .

اجـراءات لتكريس الاحتلال

نشطت اسرائيل في الاونة الاخيرة باتخـاذ اجراءات ـ علاوة على النشاط الاستيطـاني ـ بغرض تكريس احتلالها للمناطق العربية المحتلة تمهيدا لضمها او ضم اجزاء منها الى اسرائيل.

ففي هضبة الجولان بدات سلطـات الاحتلال بفرض قانون ضريبة الدخل على سكان الهضبة، وقد رفض وجهاء المنطقة في بداية الامر هـذا الاجراء لان « خطوة كهذه تعتبر بمثابـة احلال القـانون الاسرائيلي على الهضبـة » الا انهـم سحبوا معارضتهـم ، بعد اجتماعهـم بقـائد المنطقة الشمالية ، وعلى اثر تعهـد السلطـات الاسرائيلية « بانهم سيحظون بكافة التسهيلات التي تمنح لسكان قرى الحدود الاسرائيلية » !

وفيما يتعلق بالضفة الغربية فـان السلطات الاسرائيلية ما زالت ماضية في الاعداد لاجراء الانتخابات للمجالس البلدية والقروية بالـرغم من اشتـداد معارضة الانتخابـات بين صفوف الزعامة التقليدية هناك ، فقد انضم في الاونة الاخيرة الى صفوف المعارضين للانتخابـات رئيـس واعضاء بلدية نابلس واقتفى اثرهم كل مـن رئيسي بلديتي جنين وطولكرم ، كما ان الشيخ محمد الجعبري رئيـس بلدية الخليل المعروف بولائه للسلطات الاسرائيلية اعرب عن تخوفه من ان تـؤدي الانتخابـات الـى « القطيعة بـين الضفتين » .

ويمكن القول ان الانتخابات ناجمة بالاسـاس عن التناقض بين الاطراف الثلاثة ذات النفوذ في الضفة الغربية ، الاول الطرف الاسرائيلي وهو الاقوى والثاني الزعامة التقليدية ، والثـالث النظام الاردني . فقد ارتاى الطرف الاسرائيلي منذ الاحتلال ان ينمي الزعامة التقليدية فـي الضفة التي كانت قـد ترعرعت فـي احضـان النظام الاردني ، وان يفسح المجال فـي نفس الوقت للنظام الاردني بـان يمارس ما تبقى له من نفوذ للوصول الى هدف واحـد يتمثل في حسر ظل النفوذ الفدائي فـي المنطقة ، بغرض جعل الجمـاهير تقف مواقف تتسم باللامبـالاة تجاه الاحداث بفضل غياب التنظيمات الشعبية ومن ثـم يقدم على اجراءات لحسر ظل النفوذ الاردني ونفوذ بعض الزعماء التقليديين المتعاونين معه ، وتسيير الزعامة التقليدية الاخرى فـي خط يهدف الى تكريس الاحتلال ، ولذلك اقدم في المدة الاخيرة للاعداد لاجراء الانتخابات .

ان الوضع الذي تمر به الزعامة التقليديـة وضع حرج ، فهي من ناحية تعارض اجـراء الانتخابات لاسباب عدة من بينها انهـا لا تريد الدخول في منافسة هي في غنى عنها ، كمـا وانها لا تريـد تعرية نفسها تمامـا وتقف مع المخطط الاسرائيلي بشكل علني ، ومن نـاحية اخرى لا تملك الشجـاعة والقـدرة للتصـدى للسلطات الاسرائيلية التي احضنتها ونمتهـا ، ولذا فان معارضتها تتسم بالسلبية المطلقة .

اما النظام الاردني فقد اعلن بواسطة وسائل اعلامـه انه يقف في وجه الانتخابات خشية ان تؤدي هـذه الخطـوة الـى الكيان الفلسطيني وبالتالي فصل وحدة الضفتين ، الا انـه يبدو ان معارضته قد خفت فـي الاونـة الاخيرة ، وذكرت بعض الانباء انه يسعى من وراء الستار لترشيح الموالين له في الانتخابات ، ولذا فان موقفه يتسم بالتذبذب ، وفيما يتعلق بالطرف الاسرائيلي فانـه يبدو انـه مصر علـى تحقيق اجراءاته ، فقد استدعى الحكـام العسكريون بعض وجهـاء الضفة « وحذروهـم مـن مغبة التحريض ضد اشتراك السكان في الانتخابات » كما واوضحوا « بان جهاز الحكم العسكري لن يتوانى في اتخاذ التدابير ضد من يحاول عرقلة سير الانتخابات » ، اما الطرف الاخر الـذي استطاع الثالوث المسيطر في الضفة من حسر ظله هناك ، الا وهو المقاومة الفلسطينية، فانها تقف فـي وجه مهزلة الانتخابات لإسباب عـدة نذكر اهمها كما جاء في بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية :

١ ـ « ان الاحتلال الصهيوني بدفعه الشعب الفلسطيني الى ممارسة الانتخابـات البلديـة المزعومة فـي الضفة الغربية وقطـاع غـزة ، انما يهدف الى تحقيق مخططه الرامي الى فرض التعايش بين الشعب والاحتلال ، وكسب شرعية الاحتلال ، وبالتالي تكريس الاحتلال نهائيـا في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ » .

٢ ـ « لا شرعية فـي حالـة الاحتلال الا للمقاومة ، اما اعمال سلطات الاحتلال واعمال المتعاونـين مع الاحتلال فانهـا تقف فـي خط معاكس للمقاومة والشرعية » ، كما وحذر البيان « الخونة والعملاء من تصعيد تعاونهم مع الاحتلال الى حد تسهيل مهمة اجراء الانتخابات البلدية »

اما في قطاع غزة ، حيث لا زالت المحـاولات الاسرائيلية العسكرية لتصفية المقاومة هناك على اشدها ، فان الاجراءات الاخيرة التي اتخذتهـا اسرائيل لتكريس احتلالها تتمثل في التالي :

١ ـ خلق زعامة تقليديـة وتنميتها وعلـى راسها رشاد الشوا رئيس بلدية غزة الذي اخذ يقلد الزعامة التقليدية في الضفة الغربية فـي مواقفها (على النقيض من سلفه راغب العلمي) بالرغم من اختلاف الوضع في القطاع والضفة، فعند مطلع هذا العام كان يحتل مع الجعبري مكانا بارزا في الحفل الذي اقامته السلطـات الاسرائيلية بمناسبة تربع دافيد اليعازار رئاسة الاركان ، في الوقت الـذي كانت فيه ثـورة الجماهير في القطاع تتعرض لاشرس محـاولة تصفية .

٢ ـ ربط مدينتي رفح وخانيونس بشبكة الكهربـاء الاسرائيلية ، وبذلك يتم ربط مدن القطاع بهذه الشبكة بعد ان تم فـي المـاضي ربط مدينتي غزة ودير البلح بها .

٣ ـ هنالك خطة لا تـزال قيد الدرس لربط قطاع غزة بشبكة المياه الاسـرائيلية ، ويعكف الخبراء في وزارة الزراعة على دراسة امكـانية نقل المياه الجوفية التي اكتشفت مؤخرا فـي سينـاء الـى القطـاع ، وربطه بشبكة الميـاه الاسرائيلية !

٤ ـ اعتزام شـركة « لبيدوت » الاسرائيلية للتنقيب عن النفط ، البحث فـي المستقبل القريب عن البترول في ثلاثة اماكن فـي قطـاع غزة تعتقد الشركة بامكانية اكتشاف النفط بها

٥ ـ الشروع بتنفيـذ « مرحلة الربيـع » لتخفيف الكثافة السكـانية فـي قطـاع غزة ، استكمالا لخطة الهدم والتهجير والتشريـد التي شرع بها في شهر تموز من العام الماضي ، والتي تـم بها هدم حوالي الفي منزل وتشريد وتهجير حوالى ١٥ الف نسمة من سـكان المخيمات .

وبموجب « مرحلة الربيع » التي تاتي لاستكمال الخطة الانفة الذكر، شرعت السلطات الاسرائيليه ببناء ضاحيتين بالقرب من رفح يشمل كل منهما ٦٠٠ وحدة سكنيـة ، كما تعتزم سلطات الاحتلال اقامة ضاحيتين اخريين ، الاولى بالقرب مـن خانيونس وتتـالف من ٢٥٠ وحـدة سكنيـة ، والثانية بالقرب من مخيم الشاطىء . وبمقتضى هذه الخطة سيتم تفريغ حوالى ١٦٠٠٠ شخص من سكان المخيمات لاشغال المنازل الجديدة بغرض تخفيف الكثافة السكانية لتسهيل السيطرة على القطاع . ومن الجدير بالذكر ان هنالك من بين المهتمين في مشاكل القطاع ، لا يكتفي بتخفيف الكثافة السكانية في المخيمات ، بل يرى ان الحل الافضل يكمن في تخفيف الكثافة السكانية القطاع برمته ، ويدعو الى « ايجـاد وسـائل لنقل جزء من سكان القطاع الى اماكن اخرى » اي الى الضفة الغربيه والعريش . وهنـالك طرف اخر يدعو الى ضرورة شطر القطـاع الى شطرين سياسيا واداريـا واقتصاديا بواسطة غرس مستوطنات في وسطه « الامر الذي يؤدي الـى دمـج القطـاع باسـرائيـل » (هآرتس ٧١/١/٤) .

استغلال الايدي العربية العاملة

مثلما اقدمت اسرائيل على اتخاذ اجراءات لتكـريس احتلالها للارض المحتلـة ، وتسخير ثرواتها لخدمتها هـي ، كذلـك اقـدمت علـى استغلال العامل العـربي لصـالح اقتصادها ، وقبل التطرق الى وضع العمال العرب ، لا بـد من الاشارة الـى ان فكرة فتح باب العمل امام سكان المناطق المحتلة في اسرائيل كان يتنازعها تياران ، الاول يدعو الى فتح باب العمل تمشيا مـع سياسة « الدمج الاقتصادي » التي ترسخ الاحتلال ويقف على رأسه وزير الدفاع موشيه ديان ، والثاني يدعو الـى عدم السماح للعرب من سكان المناطق المحتلة بالعمل فـي اسرائيل « خشيـة تلـويث العمـل العبري » ويعـارض سياسة « الدمج الاقتصادي » لتخوفه مـن أن يؤدي التكاثر الطبيعي لدى السكان العرب في نهاية الامر ـ اذا ما حـدث تباطؤ فـي حركـة الهجرة اليهودية ـ الى تحويل العرب من اقليه الـى اكثرية ، ويقف علـى راسه وزير المالية « بنحاس سبير » . وقـد احتـدم النقاش بين هذين التيارين في عام ١٩٦٨ الا ان الغلبة في نهاية المطاف كانت الى جانب التيار الاول .

ومن الجدير بالذكر انه كانت هنالك فرضية بقيت قائمة لمدة معينة بعد حـرب حزيران ان تقول بان المناطق المحتلـة « ستشكل عبئا علـى الاقتصـاد الاسرائيلي » الا ان هـذه الفرضية انقلبت راسا علـى عقب ، وحلت محلها حقيقة تقول بان المناطق المحتلة عامل منعش للاقتصاد الاسرائيلي لاسباب عدة اهمها :

١ ـ استغلال اسرائيل لابـار البترول فـي سيناء ، ولثروات طبيعية اخرى .

٢ ـ فتح الباب امـام المنتوجات الاسرائيليه في المناطق المحتلة .

٣ ـ تسخير الايدي العاملة العربية لخدمـة الاقتصاد الاسرائيلي .

لم يفتح باب العمل في اسرائيل على مصراعيه امام عمـال المناطـق المحتلـة ، بسبب الصراع الذي دار بين جناحي سبير وديان ، الامر الذي دفع اللجنه الوزاريـة لشؤون المناطق المحتلـة ايجاد حل وسط ، حين قررت في شهر آب عام ١٩٦٩ جعل الحـد الاقصى للعمال العـرب ٢٠ الفا ، مع ان عدد العمال فـي تلك الفترة كـان يناهز الـ ٢٧ الفا ، وفـي شباط ١٩٧٠ ارتفع الحد الاقصى للعمال الى ٢٥ الفا ، وفي نهاية ١٩٧٠ وصـل الـى ٣٠ الفا ، وفـي شهر آب ١٩٧١ قفز الى ٣٥ الفا ، اما فـي المدة الاخيرة فقـد طـرا ارتفـاع ملمـوس عليـه ، فعندما استفسرت رئيسة الحكومـة غولـدا مئير اثناء اجتماعها بسكرتارية اللجنة الاقتصادية التابعة لكتلـة « التجمع العمالي » عـن عـدد العمال العرب الـذين يعملون في اسرائيل قيل لها : « بشكل رسمي ٤٢ الفا » .

ومـن المعـروف ان السلطـات الاسـرائيلية اشترطت عند تحديدهـا لعـدد العمال العـرب سلسـلة مـن الاجـراءات مـن بينها ، ان يتـم تشغيل العمال العرب بواسطة « مكاتب العمل » التابعة للهستدروت ووفقا لقوانين العمل المعمول بهـا فـي اسرائيل ، وهـذا يعني ان تتساوى معاشاتهم مع معاشات العمال اليهود ، وان يتم الدفع بواسطة مكتب العمل ، وان ياتي العمال العرب الـى اماكن عملهم ويعودوا الـى اماكن سكناهم برحلات منظمه .

للوهلة الاولى تبدو هـذه الاجـراءات بانها تتسم بالانصاف ، الا انها تعتبر فـي الحقيقة عملية نهب منظمة للعمـال العـرب ، ذلـك ان مكـاتب العمل تقطع حـوالي ٤٠٪ مـن معاش العامل العربي على شكل ضرائب ، علاوة علـى اقتطاعها حـوالي ١٠٪ مقابـل رحلات السفر المنظمة . اي ان العامل العربي يتلقى من مكاتب العمـل ٥٠٪ فقط مـن راتبه الاساسي او مـا يعـادل ٦٠٪ (اذا استثنينا تكـاليف السفر) مـن معاش العامـل اليهودي الـذي تعود اليه الحسومات التي تقتطع مـن معاشه علـى شكل ايام عطلة مدفوعـة واجـازات مَرضية وعلاوات للاولاد وتعويضات وتقاعد ، بينما لا يعود شيء من هـذه الامور الى العامل العربي ، بل تبقى في خزينة « مكاتب العمال » .

واذا ، وهروبا من عملية النهب المنظمـة ، يلجا كثير من العمال العرب الى البحث عن عمل دون الالتجاء الى مكاتب العمل ، ومن هنــا يتضح ان « الافا » اخرى غير الـ ٤٢ الفـا (الرقم الرسمي) تعمل داخل اسرائيل ، وقد ازداد عدد العمال « غير الرسميين » في الاونة الاخيرة على اثر الغاء الرحلات المنظمة .

يقوم العمال العرب بالاعمال التي تحتاج الى جهود شاقة مثل اعمال البناء وصناعة مواد البناء والانابيب والاسمنت ، وقد غدا فرع البنـاء يعتمد اساسا على العمال العرب اذ يشكلون في الوقت الحاضر حوالي ٦٠٪ من العاملين فـي هذا المضمار ، ومن المتوقع ان تزداد نسبة العمال العرب في هذا الفرع عقب الغاء الرحلات المنظمة، كما ويعمل قسم اخر في ميدان الزراعة في القرى اليهودية ، وتحتل العاملات العربيات مكانـا بارزا في هذا الميدان ، ومن الجدير بالذكـر ان هنالك فتيات تتراوح اعمارهن ما بين ١٣ـ١٥ عاما يعملن في الحقول الاسرائيلية الامر الـذي يتنافى ويتناقض مع قوانين العمل الاسرائيلية، وبالاضافة الى هذين الفرعين بدأ قسم من العمال العرب يعمل في مجال الصناعة الاسرائيلية، ففي شركة « عسيس » على سبيل المثال ازداد عدد العمال العرب على عدد العمال اليهود (٣٥٠ من مجموع ٦٥٠) ومن الجدير بالذكر ان الفتيات العربيات يشكلن اكثرية في هـذا المصنع ، وتتقاضى كل واحدة مقابل ٨ ساعات عمل ١٦ ليرة الا انها تحصل على ٨ ليرات فقط بعد اجراء الحسومات من قِبل مكتب العمل .

هنالك ثلاث طرق امام العامل العربي للعمل في اسرائيل :

١ ـ بواسطة مكاتب العمل المنتشرة في المناطق المحتلة .

٢ ـ بواسطة المتعهدين العرب ، وهنا يتعرض العمال لنهب اخر من معاشاتهم من قبل المتعهد.

٣ ـ بواسطة المبادرة الفردية ، اي العمـل دون الالتجاء الى مكتب العمل وبدون الحصول على تصاريح عمل ، مما يجعل هذه الفئـة من العمال تعاني من وطأة الخوف من السلطات.

وقد ادى هذا الوضع الـى خلـق نوع مـن « اسواق للعمال » تشبه الى حد كبير « اسواق النخاسة » كما جـاء علـى لســان الصحفي الاسرائيلي « عامي شمير » . ففي بعض الاماكن « الاستراتيجية » خلق نوع من « اسواق العبيد العصرية » ، سوق يقع في الرملة بالقرب من البلدية، واخر يقع في حديقة في شارع «يافث» في يافا ، وثالث قرب « الساعة » في مدينـة « بيتح تكفا » .

ما ثمن العامل العربي في هذه الاسواق ؟

يقول متعهد يهودي : انهم في يافا «مدللون» ـ فهم يطلبون مبلغ ٣٠ ـ ٤٠ ليرة مقابل يوم عمل ، وحتى في هذه الاسعار ياتي اصحـاب العمل وياخذونهم ، اما في الرملة ، فان الاسعار تاخذ في الهبوط وتتراوح ما بين ١٥ ـ ٢٠ ليرة، بيد ان الاكثرية هؤلاء هم عمال من غزة لا يساوون كثيرا (ملحق هارتس ١١ ـ ١١ ـ ٧١) .

ويصف « عامي شمير » سوق العمال في يافا بقوله : « يفتح سوق العمال الكائن في شـارع « يافث » بيافا طيلة النهار، وتعقد فيه الصفقات بشكل علني ، حيث ياتي متعهدون ، ومسـاعدو متعهدين ، ومواطنون عاديون يملكون بضـاعة ويرغبون في نقلها او حديقة يودون الاعتناء بها، ويختارون لهم عاملا ، حسب الشكل، وحسب العضلات ، وحسب السن ، ويشبه ذلك الـى حد كبير اسواق النخاسة في كانو ، في القرن التاسع عشر » (ملحق هارتس ٢٦ـ١١ـ٧١) .

لا تقتصر الاهانة على عملية « شراء » العمال العرب في هذه الاسواق بل تتعداها الى الحقول، لتعيد الى الاذهان صورة « السادة والعبيد » في القرون الوسطى ، فكثيرا ما يحدث كما يقول «موشيه رنجل» مزارع من مستوطنة «مجشيميم» بالقرب من بيتح تكفا ان تقوم وحدات الرقابة التابعة لوزارة العمل بتعقب العمال العـرب الذين لا يعملون عن طريق مكاتب العمل « انهم كانوا ياتون الى الحقول ، ويلقون القبض علـى العمال العرب ويشرعون بضربهم . كان العمال يهربون ، يطلقون سيقانهم للريح بشكل جنوني وسط الحقول ، ومن يلقى القبض عليه يتلقى نصيبه من الضرب ثم يزج داخل سيارة ، ويلقى به على بعد كيلومتر واحد من الحقول ، ويتلقى امرا بالعودة الى بلدته على الاقدام ، التي تبعد في بعض الاحيان مسافة ٢٠ كم » .

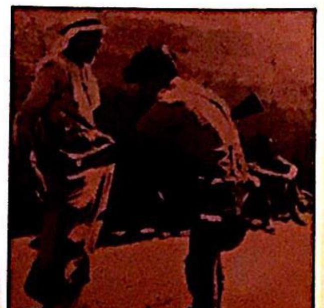

وفي الوقت الذي تتعقب فيه وحدات المراقبة العمـال العـرب ، يتنافس المتعهدون اليهود للحصول على الايدي العربية العاملة ، وتصل هذه المنافسة الى حد « الخطف » عـن طـريق الاغراءات ، فكثـيرا ما يحـدث ان ياتي بعض المتعهدين الذين يشتغلون لحساب متعهد يهودي اخر ، ويعرضون عليهم ٥ او ١٠ ليرات اضافة على المعاش الذي يتلقونه « وفي كثير من الاحيان لا يصمـد الولاء للمتعهد الاول امـام اغراءات المتعهد الجديد » .

ولعل ما هو اكثر اهـانة واشـد خطورة ، الخطوة التي تعتزم القيام بها شركة اسرائيليـة « لتصدير العمال » برئاسة « عكيفا سيفر » ، فقد استطاعت هذه الشركة الحصول على ثلاثة الاف عامل عربي معظمهم من المنـاطق المحتلـة « بغرض تصديرهم » الى اوروبا . ومن المعروف ان هذه الشركة تتعاون مع شركـة سويسرية وشركتين فرنسيتين تقوم بصنع المصانع وتقدمها الى الشركات مع العمال ، وقد واجهت عمليـة تصدير العمال الفلسطينيين بعض الصعوبـات بسبب « تخوف الدول الاوروبية من التنظيمات الفلسطينية ومن ردود الفعل في الدول العربية الا ان هذه الصعوبات قد ازيلت ، ويشترط على هؤلاء العمال ان يكونوا اصحاب مهنة ومزودين بتاشيرات دخول ، وان يتعهدوا بالعمل سنـة واحدة على الاقل في البلـدان التي سيرسلون اليهـا » (هعولام هزيه ١٠ ـ ١١ ـ ٧١) . وتعيد هذه الخطوة الى الاذهان صورة تجـار الرقيق وهم يقومون بجلب الافريقيين الى امريكا عبر المحيط .

وقـد بـدا بعض الاسرائيليين يتخوفون مـن التبعات الاجتماعية المرتبة على هذه الاوضاع ، ويصف «دان بابلي » ، وهو اقتصادي كـان مقربا من جهاز الحكم العسكري هذه التبعـات قائلا : « انها تنطوي على اهمية كبيرة ، ان واقع قيام العرب ببناء مستوطنات المهاجرين الجدد، وبناء ضاحيـة «كريات اربع» في الخليل ، والاعتناء بحدائق مدينـة سفيون ، وقيـامهم بمعظم اعمال الخدمات ينطوي على خطورة شديدة. ان هذا الواقع يخلق فئة متدنية ... نوع من الرق العصري ... ولذا فهنالك معنى اخـلاقي وستتضح خطورة ذلك بعد عشرين عاما ، خاصة عندما يقوم جيل جديد لم يكن في حرب الايـام الستة ولم يحتز حرب ١٩٤٨ ولم يعش فتـرة الكارثة . ان هذا الجيل سيجد صعوبة في تقبل وجود طبقة متدنية من السكان، مميزة من الناحية الاثنية ، ومضطهدة في حقوقها . انهم لن يوافقوا على ضرورة ابقاء العرب حطابين وسقائي مـاء لكونهم ارادوا ابادة اسرائيل في ايام غابرة » .

لا تقتصر خطورة حـديث هـذا الاقتصادي الاسرائيلي على كون العمال العرب يشكلون نوعا من الرق العصري فحسب ، بل ايضا على تصوره لمستقبل السكان في المناطق المحتلة، نفس التصور الذي عبر عنه وزير الدفاع موشيه دايان قبيل انتهاء « عام الحسم » ، وايدته رئيسة الحكومة غولدا مئير بعيد « عام الحسم» « علينا ان نعتبر انفسنا في المناطق المحتلة كحكومة دائمة ، نقوم بالتخطيط والتنفيذ .. » ——